الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/SR.1460
22 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة ١٤٦٠

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة)

المحتويات

مسألة تيمور الشرقية

الاستماع لمقدمي الطلبات

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل؛ وتضمينها في مذكرة وكذلك إدراجها في نسخة من المحضر؛ وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة .

*9681007

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

مسألة تيمور الشرقية (A/AC.109/2049)

الاستماع الى مقدمي الطلبات

١ - بناء على دعوة الرئيس، أخذ السيد كوريجيدور دا فونسيكا (عضو البرلمان/الحزب الشيوعي البرتغالي) مكانا على مائدة مقدمي الطلبات.

٢ - السيد كوريجيدور دا فونسيكا: قال إن من الواضح لجميع البلدان أن البرتغال عقدت العزم، احتراما منها لميثاق الأمم المتحدة، على المضي في إنهاء استعمار تيمور الشرقية، ولكنها منعت من ذلك بسبب قيام اندونيسيا بغزو الإقليم غزوا عنيفا وغير شرعي. ولا تزال الحالة التي أوجدتها اندونيسيا تتفاقم وما يزال هذا الإقليم مسرحا لسلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان، منها مذبحة سانتا كروز، والاعتقالات المستمرة، وأعمال التعذيب والاختفاءات بين التيموريين، ولا سيما الشباب، الذين يعارضون الغزاة ببطولة.

٣ - وأردف قائلا إن اندونيسيا ماضية في عدم احترام قرارات مجلس الأمن، ولا سيما ما يتعلق بانسحاب القوات المسلحة والممارسة الحرة لحق الشعب الموبيري في تقرير المصير والاستقلال. وضم اندونيسيا العسكري لتيمور الشرقية مسألة غير شرعية منذ أكثر من ٢٠ عاما والأمر متروك للمجتمع الدولي في إرغام اندونيسيا على سحب قواتها المسلحة نهائيا من الإقليم ووضع نهاية للاحتجازات، وأعمال التعذيب والاغتيالات وكذلك الإفراج عن جميع المسجونين السياسيين، وخاصة زنانا غوسماو واحترام ميثاق الأمم المتحدة. وقرارات مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة وكذلك قرارات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يكتسي الموقف العام للاتحاد الأوروبي الذي نشر في ٢٥ حزيران/يونيه أهمية خاصة؛ وقد أعلن الاتحاد الأوروبي بالفعل، في جملة أمور، عزمه على متابعة جهوده للإسهام، عن طريق الحوار، في حل عادل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، يحترم المصالح الشرعية للشعب التيموري وآماله، وفقا للقانون الدولي. وقد انضم عدد كبير من البلدان الأوروبية الى هذا الموقف العام.

٤ - وأضاف قائلا إنه لا يمكن قبول تواطؤ بعض الحكومات القوية التأثير التي تحتفظ بعلاقات متميزة مع الحكومة الإندونيسية لأسباب اقتصادية خالصة مثل تقاسم النفط الموجود في بحر تيمور أو بيع الأسلحة لإندونيسيا.

٥ - ومضى قائلا إنه أثناء سلسلة المحادثات التي عقدت تحت إشراف الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بين وزيري خارجية البرتغال وإندونيسيا، اصطدمت الروح المنفتحة للبرتغال بحالات الرفض

المنهجية من جانب إندونيسيا. وهذا الجمود من جانب إندونيسيا يمنع تحقيق أي تقدم فعال. وبالإضافة الى ذلك، تريد إندونيسيا أن تضع حدا لمتابعة حوار منتظم بين ممثلي شعب تيمور. ويعبر هذا الموقف عن الشعور بعدم الأمن من جانب إندونيسيا التي تعلم أن موقفها في هذا الصدد لا يتمتع بتأييد المجتمع الدبلوماسي الدولي.

٦ - واختتم كلامه قائلا إن موقف البرتغال من موضوع تيمور الشرقية كان موضع توافق في الآراء. فالبرتغال تأمل في انسحاب قوات الغزو الإندونيسية وتحرير شعب تيمور الشرقية البطل الذي ينبغي أن يتمكن من أن يختار بحرية مصيره ويمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال. وللمجتمع الدولي، في هذا الصدد، دور حاسم يؤديه في إلزام إندونيسيا باحترام القواعد الدولية ومساعدة شعب تيمور على الدفاع عن حقوقه وكرامته.

٧ - انسحب السيد كوريجيدور دا فونسيكا.

٨ - بناء على دعوة الرئيس، أخذ السيد أبيكاسيس (عضو البرلمان/الحزب الشعبي البرتغالي) مكانا على مائدة مقدمي الطلبات.

٩ - السيد أبيكاسيس: قال إن جميع البرلمانيين البرتغاليين مهما كان انتماؤهم السياسي يؤيدون نفس الرأي في موضوع مسألة تيمور الشرقية. وأضاف أنه باسم ضحايا إبادة الجنس التي حدثت عقب الاحتلال الإندونيسي لتيمور الشرقية والمختفين التيموريين الذي لا حصر لهم، وباسم الشباب التيموري الذي نهض ليكافح ضد الغزاة والمهمشين، وباسم جميع أولئك الذين حيل بينهم وبين المشاركة في هذه المناقشة، يطالب بضمان ممارسة شعب تيمور الشرقية للحق في تقرير المصير ومنحه الحرية التي كلفته بالفعل دماء كثيرة ومعاناة جمة خلال هذه السنوات الطويلة من القمع الغاشم. وعندما يعبأ شباب بكامله، ولد بعد الغزو، من أجل الدفاع عن معتقداته ووطنه، فإنه يترتب على هذه اللجنة أن تستخدم سلطاتها التي أسندت إليها للدفاع عن هؤلاء الذين يعانون والذين حرموا من التعبير.

١٠ - انسحب السيد أبيكاسيس.

١١ - بناء على دعوة الرئيس، أخذ السيد كلارك (التحالف الدولي لحقوق الإنسان) مكانا على مائدة مقدمي الطلبات.

١٢ - السيد كلارك: قال إن الطابع غير الشرعي لغزو إندونيسيا لتيمور الشرقية التي تزعم ضمها للإقليم قد اشير إليها في مناسبات عديدة. وجميع انتهاكات حقوق الإنسان للشعب التيموري تنبع من إنكار هذا الحق الأساسي، وهو سبب وجود اللجنة، ألا وهو الحق في تقرير المصير.

١٣ - وأردف قائلا إن الجمعية العامة رفضت في عام ١٩٩٦ الانضمام المزعوم لتيمور الشرقية الى إندونيسيا نظرا لأن شعب هذا الإقليم لم يستطع أن يمارس بعد بشكل كامل حقه في تقرير المصير والاستقلال. وقد وجه التحالف الدولي لحقوق الإنسان من جهة أخرى الانتباه الى الالتزام القانوني بعدم الاعتراف لاستيلاء إندونيسيا غير المشروع على الإقليم. وفي هذا السياق يحرص التحالف على الإشارة من جديد الى السياسة الإندونيسية المتمثلة في نقل سكان مناطق مكتظة بالسكان الى المناطق الأقل اكتظاظا في الأرخبيل. وبذلك فإن هدف إندونيسيا بوضوح هو منع الشعب التيموري من ممارسة حقه في تقرير المصير. وتتعارض هذه السياسة مع صكوك قانونية دولية هامة ولا سيما الفقرة ٨ من خطة العمل للتطبيق الشامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١١٨/٣٥ وكذلك في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩.

١٤ - وأضاف قائلا إن محكمة العدل الدولية أكدت من جديد أن تيمور الشرقية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وأن شعبها يجب أن يمارس حقه في تقرير المصير. لذا فإن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ملزمة بتأييد حق تقرير المصير لهذا الشعب.

١٥ - واختتم كلامه قائلا إن تيمور الشرقية هي أكبر إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي ما زالت مدرجة على قائمة اللجنة الخاصة. ومع ذلك فإن اللجنة لم تتخذ قرارا أساسيا في هذا الموضوع في السنوات الأخيرة. وقد حان الوقت كيما تتخذ اللجنة قرارا يؤكد من جديد بشكل حازم حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير ويصر على ضرورة تنظيم استفتاء، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، يسمح للشعب التيموري بممارسة هذا الحق في الواقع قبل أن تجعل سياسة نقل السكان هذه الممارسة غير مجدية.

١٦ - انسحب السيد كلارك.

١٧ - بناء على طلب الرئيس، أخذ السيد ألميدا (عضو الغرفة المحلية لممثلي تيمور الشرقية) مكانا على مائدة مقدمي الطلبات.

١٨ - السيد ألميدا: قام، بوصفه عضوا منتخبا في الغرفة المحلية لممثلي تيمور الشرقية، بتوجيه سؤال لمعرفة ما إذا كان يمكن دوما اعتبار تيمور الشرقية إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. وقال إن شعب تيمور الشرقية انتخبه في الانتخابات العامة التي نظمت في عام ١٩٩٢؛ وقد سمحت هذه الانتخابات العامة الثالثة التي أجريت بعد انتخابات عام ١٩٨٢ وانتخابات عام ١٩٨٧ للشعب التيموري بأن يختار بحرية مرشحي أحد الأحزاب الثلاثة، وهي مجموعة Le Golkar Functional Group و Le People's Development United، والحزب الديمقراطي الإندونيسي، لتمثيله في المجلس الوطني للممثلين، ومجلس المقاطعة للممثلين وعلى مستوى الدوائر الانتخابية. ومن المقرر عقد الانتخابات العامة القادمة في أيار/مايو ١٩٩٧. وقد بلغ عدد

الناخبين المسجلين في تيمور الشرقية ٧٧٢ ٤٥٠ شخصا؛ وهكذا فإن التيموريين عازمون على أن يمارسوا بفعالية حقوقهم الدستورية ومسؤولياتهم بوصفهم إندونيسيين.

١٩ - وأردف قائلا إن مجلس المقاطعة للممثلين يؤدي دورا هاما في تيمور الشرقية. وقد شجعت تنمية وحماية حقوق الإنسان والبيئة. أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد افتتح في ديلي بتيمور الشرقية في ٢٤ كانون الثاني/يناير مكتب للجنة الوطنية لحقوق الإنسان كان قد أنشئ في جاكارتا في عام ١٩٩٣. وستكون وظيفة هذا المكتب ليس فقط تسجيل جميع انتهاكات حقوق الإنسان ولكن أيضا تأمين تنفيذ خطة العمل الوطنية لصالح حقوق الإنسان. كذلك يؤدي مجلس المقاطعة للممثلين دورا هاما فيما يتعلق بالحفاظ على الثقافة التيمورية. فقد سهل إنشاء مركز فني ومتحف إقليمي في ديلي. وبالإضافة الى ذلك توصل الى إدراج تعليم اللغة التيتونية في البرنامج المدرسي.

٢٠ - واختتم كلامه قائلا إنه يستخلص مما تقدم أن تيمور الشرقية لم تعد إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. فمقاطعة يحكمها محافظ لا تعتبر إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. ومن الصعب فهم السبب الذي جعل اللجنة تتأثر بالدولة الاستعمارية القديمة التي تخلت بسهولة عن تيمور الشرقية وتركتها للفوضى والصراعات وإراقة الدماء. وهل يصدق المرء ممثل بلد يزعم أنه الدولة القائمة بإدارة الإقليم ولكنه لم يفعل إلا القليل جدا لصالحه في ٤٥٠ عاما من الاحتلال أو هل يصدق أولئك الذين لم يقوموا حتى بتحمل مشقة زيارة تيمور الشرقية ولم يفعلوا أي شيئا لخير التيموريين إلا إثارة المشاكل؟ وختاما حتى وإن كانت البرتغال ترغب في إلقاء كلمة باسم الشعب التيموري، فإن الوقت قد تأخر الى حد كبير ولم تعد تيمور الشرقية تعتبر مرتبطة بهذه الدولة الاستعمارية القديمة.

٢١ - انسحب السيد ألميدا.

٢٢ - بناء على دعوة الرئيس، أخذ السيد دوس ريس (المدير التجاري لمصرف تيمور الشرقية الإقليمي للتنمية) مكانا على مائدة مقدمي الطلبات.

٢٣ - السيد دوس ريس: قال إنه لا يمكن الإنكار أنه منذ اندماج تيمور الشرقية في اندونيسيا، تحقق تقدم كبير في شتى القطاعات التي لم تنم: عندما كان الإقليم تحت الإدارة البرتغالية، فقد كُسِيَت بالأسفلت آلاف الكيلومترات من محاور الطرق، كما زاد إلى حد كبير عدد المستشفيات والمستوصفات وعدد الموظفين الطبيين والمساعدين الطبيين. وجميع الأطفال اليوم مسجلون بالمدارس، وهناك مؤسسات تعليمية ابتدائية وثانوية أكثر بكثير مما كان عليه الأمر قبل عام ١٩٧٥ كما أنشئت أربع مؤسسات للتعليم العالي. وفي هذا الصدد، هناك مستشاران من جامعة جورج تاون (الولايات المتحدة) سيقومان بالتدريس في جامعة تيمور الشرقية خلال العام الجامعي ١٩٩٦-١٩٩٧ في إطار برنامج وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

٢٤ - وأردف قائلا إن تيمور الشرقية بوصفها المقاطعة السابعة والعشرين لأندونيسيا، لديها إدارتها الخاصة بها التي تستخدم آلاف المواطنين. وفي إطار مكافحة البطالة، قامت الإدارة بتعيين ٢٠٠٠ شخص من بين السكان المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، سيعين، خلال السنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، ٢٠٠٠ شخص آخر نصفهم من الإقليم، كمدرسين أو مساعدين طبيين. ويقوم المصرف الإقليمي للتنمية، من جانبه، بتعيين حوالي ٥٠ تيموريا كل عام للعمل في وكالاته الموجودة في المقاطعة.

٢٥ - وأضاف قائلا ومن جهة أخرى نما بالقطاع الزراعي بدرجة كبيرة، وما تزال الصناعة التحويلية تتنوع كما يجري تنفيذ برامج إصحاحية وإنمائية ريفية مختلفة. وسيصبح اقتصاد الإقليم واحدا من أكثر الاقتصادات ازدهارا في جنوب شرقي آسيا وليس ثمة شك في أن التيموريين سيحققون، بعد أربع قرون من النظام الاستعماري آمالهم في مجال التنمية.

٢٦ - ومضى قائلا وقد بخست البرتغال دائما قدرة الشعب التيموري على تحسين مستوى معيشته وإقامة عدالة اجتماعية أكبر. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى إقامة توازن عادل بين الحقوق والالتزامات لتحقيق أهداف التنمية. والحق في التنمية والازدهار مسألتان أساسيتان ولكن الالتزام بالحفاظ على السلام والنظام في تيمور الشرقية ليس أقل أهمية. فالسلام والتنمية لا غنى لأحدهما عن الآخر، كما أن من المهم تحقيق هذين الهدفين في آن واحد.

٢٧ - واستمر قائلا إن من المؤسف أن الدولة الاستعمارية السابقة وبعض الأفراد يتظاهرون بتجاهل التقدم الملموس المحرز المذكور أعلاه. وليس بوسع المرء إلا أن يأسف للقلاقل وأحوال المعاناة التي يتسبب فيها هذا الموقف. لذا تنبغي الإشارة إلى أن بعض المؤسسات الدولية تعترف بالحالة الحقيقية لتيمور الشرقية وتختار المشاركة في تنمية الإقليم بدلا من أن تترك نفسها نهبة للتأثر من حملات نفسية شخصية الطابع. وبناء عليه، يقوم المصرف الآسيوي للتنمية بتمويل عدد من المشروعات التي تتعلق بصفة خاصة بالسكن والمعدات الجماعية ويمول البنك الدولي برنامجا لتنظيم الأسرة وبناء بعض أعمال الهياكل الأساسية.

٢٨ - واختتم كلامه قائلا إن الأمل معقود على أن تؤيد اللجنة الخاصة الجهود المبذولة للتوصل إلى حل شامل لما يطلق عليه مسألة تيمور الشرقية والمفاوضات الجارية حاليا بين اندونيسيا والبرتغال تحت إشراف الأمين العام.

٢٩ - انسحب السيد دوس ريس.

٣٠ - بناء على دعوة الرئيس، أخذ السيد بانغانيبان (تحالف آسيا - المحيط الهادئ لتيمور الشرقية) مكانا على مائدة مقدمي الطلبات.

٣١ - السيد بانغانيبان: قال إن الديكتاتور سوهارتو، يسانده الجيش. ما يزال يستهتر بالعدالة في تيمور الشرقية. وتتابع الاعتقالات الواسعة النطاق والمظاهرات والاضطرابات منذ بداية عام ١٩٩٥ كما أن موجات طالبي اللجوء لا تكف عن التدفق. وتعبر الصحافة عن ذلك بشكل واسع.

٣٢ - وأردف قائلا ومع ذلك وللمرة الأولى تظهر الرابطات الأندونيسية والتيمورية للدفاع عن حقوق الإنسان تضامنها علنا. وقد حدثت مظاهرات من أجل اللاجئين التيموريين في جاكارتا. حيث احتُلت سفارات. لذا قام نظام سوهارتو، ليزيد من الفرقة بين السكان، بإبراز ما يقال عنه إنه صراع ديني لإخفاء السبب الحقيقي للاضطراب في تيمور الشرقية، وهو شعور الإحباط والغضب لدى الشعب الموبري إزاء الاحتلال غير المشروع لإقليمه.

٣٣ - وأضاف قائلا إن اندونيسيا، التي تستبد بها فكرة المعجزة الاقتصادية للإقليم، عازمة أكثر من أي وقت مضى على العمل على عدم تأثر الرأي العالمي بأعمال العنف القاتلة التي يقوم بها جيشها والاستغلال الوحشي للتيموريين الوطنيين من جانب الصورة الصناعية الأندونيسية، وتساعدها في ذلك بلدان آسيا وشركاؤها الغربيون الذين يفضلون السكوت عن جميع العقبات أمام إقامة مناخ ملائم للتجارة والاستثمار. ومن المؤكد أن بلدان آسيا والمحيط الهادئ بتعزيز تعاونها التجاري ونظم أمنها، بشكل مواز، أولت لخلافاتها أهمية ثانوية، وإن كانت قد فعلت ذلك على حساب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مثل تيمور الشرقية. ووضع اندونيسيا واستراليا يدهما على احتياطات النفط في هذه الأخيرة دليل على ذلك.

٣٤ - وأردف يقول إنه كما جاء آنفا، تشير بعض الدلائل إلى أن السكان الإندونيسيين يرغبون في التخلص من سوهارتو وطغمته.

٣٥ - وأضاف يقول إنه للمرة الألف تعرض أمام منظمة الأمم المتحدة الفظائع وحالات الإبادة الجماعية المرتكبة في تيمور الشرقية. ولا يتمثل الهدف في الاحتجاج على إندونيسيا بقدر ما يتمثل في طلب توقف أعمال القتل. وما لم تستمع المنظمة إلى شكوى الشعب الموبيري ولم تتخذ التدابير اللازمة، فستستمع بصورة متكررة إلى نفس قائمة الأعمال البربرية المرتكبة سنة تلو الأخرى.

٣٦ - وذكر أن تاريخ البشرية يبين أن الشعوب المضطهدة لا تكف أبدا عن الكفاح. ويؤمل أن العدالة والقانون الصالح ستكون لهما الغلبة في تيمور الشـــرقية، بالنسبة للشعب الموبيري وللسكان الإندونيسيين برمتهم، على السواء.

٣٧ - السيد باتيستا (اندونيسيا): في معرض إثارته لنقطة نظام أشار إلى أن المتحدث خرج عن الموضوع المعالج.

٣٨ - انسحب السيد بانغانيبان.

٣٩ - وبناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة اينبيندير (تحالف اليابان وتيمور شرقية حرة) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٤٠ - السيدة اينبيندير: عرضت بإيجاز حالات اغتصاب، وبغاء قسري، واستخدام النساء التيموريات بوصفهن "زوجات محليات" من جانب قوات الاحتلال الإندونيسية، وأشارت إلى أن أعمال العنف الجنسي المرتكب ضد النساء في مناطق النزاع أو في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال العسكري هي من بين المواضيع المعالجة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين السنة الماضية.

٤١ - بعد أن عرضت الاستراتيجيات التي اعتمدها المؤتمر في برنامج عمله من أجل حماية المرأة من هذه المعاملات المهينة، قدمت عددا من التوصيات إلى اللجنة الخاصة بوصفها هيئة الأمم المتحدة المعنية بصورة مباشرة أكثر من غيرها بمصير المرأة في الأقاليم التي هي في طريق إنهاء استعمارها. وفيما يلي هذه التوصيات: من واجب اللجنة الخاصة إطلاع المرأة في الأقاليم غير المستقلة ذاتيا على أحكام برنامج العمل بلغتهن؛ والتحقيق في حالات العنف وتقديم المذنبين إلى العدالة؛ واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المرأة من أعمال العنف هذه.

٤٢ - وأضافت أنه ينبغي، لهذا الغرض، على اللجنة الخاصة تعزيز عمل لجنة الصليب الأحمر الدولية في تيمور الشرقية، ولا سيما فتح مكاتب في المناطق النائية حيث المرأة أكثر تعرضا لهذه الأعمال؛ ودعم توصيات المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الرامية إلى فتح مكتب في ديلي مكلف بالتحقيق في حالة حقوق الإنسان، ولا سيما أعمال العنف التي تتعرض لها المرأة؛ وتقديم توصية للحكومة الإندونيسية لكي تأذن للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بالقيام ببعثات، ولكي تأذن كذلك للمقرر الخاص المكلف بالمسائل المتعلقة بالتعذيب بالقيام بزيارة جديدة (وكانت لجنة حقوق الإنسان قد طلبت تنظيم هذه البعثات في قرار اتخذته في عام ١٩٩٣، وظل بدون تنفيذ)؛ وتقديم توصية إلى الحكومة الإندونيسية لكي تعمل على تحديد ولاية وتكوين مكتب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المفتوح في ديلي في بداية عام ١٩٩٦، تحديدا واضحا، ولكي تعمل أيضا على ضمان استقلاله وقدرته على العمل، وعندما تتوفر هذه الظروف، تقوم اللجنة الوطنية بتكليف مكتبها بالتحقيق في حالات العنف الموجه ضد النساء؛ وتشجيع الأمين العام وجميع الأطراف المعنية بمسألة تيمور الشرقية على التفاوض، على سبيل الأولوية، على برنامج ملموس لوقف إطلاق النار، وانسحاب القوات المسلحة، ونزع سلاح الإقليم.

٤٣ - انسحبت السيدة اينبيندير.

٤٤ - وبناء على طلب الرئيس، جلست السيدة هوفمان (الاستراليون من أجل تيمور شرقية حرة) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٤٥ - السيدة هوفمان: قالت إن رابطة الأستراليين من أجل تيمور شرقية حرة هي حركة تضامن مقرها دارون، مهتمة بحالة الشعب في تيمور الشرقية. ونظرا لوقوعها بجوار تيمور الشرقية فهي في وضع يسمح لها بمراقبة الحالة في الإقليم. ولهذا الغرض، تقيم اتصالات مثمرة مع التيموريين وتنظم زيارات دورية. وقد ذهبت السيدة ريبيكا وينتيرز، الطالبة في علم الانثروبولوجيا والرابطة، إلى تيمور الشرقية في أيار/مايو ١٩٩٦ لجمع شهادات مباشرة، والاستفسار عن التطلعات الحقيقية للسكان. وقد وضعت التقرير التالي.

٤٦ - لقد أجريت، مستخدمة لغة البهاسا إندونيسيا واللغة البرتغالية، مئات المحادثات مع التيموريين الشرقيين - من المزارعين، والطلاب، ورجال الأعمال، والأطفال والأمهات، والعاطلين عن العمل، والعمال الشباب، اليدويين - في الإقليم برمته. واستشرت أيضا المهاجرين الإندونيسيين، ويقيم معظمهم في ديلي، وباوكاو، ولوس بالوس، وماليانا، وفي المناطق المحيطة التي تؤمن لها خدمات جيدة نسبيا من المياه والكهرباء والتي يربطها طريق في حالة جيدة. غير أن المناطق الجبلية الداخلية يسكنها بصورة حصرية تقريبا التيموريون الشرقيون، ويعيش كثير منهم في أشد حالات الفقر.

٤٧ - ونظرا لأن كل شخص، في تيمور الشرقية يفترض أن كل من يُشتبه بتعاطفه مع الحركة التي تعارض الاندماج يُقبض عليه على الفور، فإن التيموريين الشرقيين شديدو الحذر عندما يتحدثون في السياسة مع الأجانب. وقد قبض على معظم الشباب الذين التقيت بهم، مرة واحدة على الأقل، وقال كل الذين سجنوا إنهم أُشبعوا ضربا وعذبوا. وقد أراني بعضهم آثار الجراح، مثلا الندب على الوجه. وقد أتاحت هذه المحادثات العفوية أحيانا فرصة عقد لقاءات أخرى مع زعماء الجبهة السرية. والجميع متفقون على أنه مما لا غنى عنه تنظيم استفتاء تحت رعاية هيئة مثل الأمم المتحدة لكي يبرزوا حقهم في تقرير المصير.

٤٨ - ولاحظت، أثناء تنقلاتي في المدن والقرى والمناطق الساحلية والمناطق الجبلية، الظروف السكنية المختلفة، ومستويات الفقر، وعدد الجنود والعربات والمنشآت العسكرية. وقد استجوبني بصورة متكررة العسكريون وأفراد الشرطة لمعرفة أسباب زيارتي لتيمور الشرقية. وأثناء إقامتي في المدن، جاء إليَّ أحيانا المهاجرون والتيموريون الذين يتحدثون اللغة الإنكليزية وسألوني أسئلة كثيرة عن الأسباب التي دعتني إلى السفر وعن مشاريعي. وكانوا يختتمون حديثهم معي في كثير من الأحيان قائلين إن سكان تيمور الشرقية راضون عن الاندماج. ولاحظت أن هؤلاء "التيموريين" يبدون عادة في بحبوحة. وموقفهم أيضا يُشبه إلى حد كبير موقف الجنود الإندونيسيين الذين تعاملت معهم. وقيل لي فيما بعد إن معظم الأشخاص الذين يتحدثون بطلاقة اللغة الإنكليزية هم على الأرجح عملاء للمخابرات.

٤٩ - وكان السكان في المناطق الجبلية يتحدثون عن حالتهم بمزيد من طيبة الخاطر. ويبدو أن ذلك يعود إلى وجود عدد أقل من الجواسيس وإلى كون أعداد المهاجرين قليلة جدا في هذه المناطق. وفي قرية فيكيكي كانت توجد قاعدة عسكرية كبيرة جدا مقابل السوق المركزي. ويقوم الجنود بأعمال الدورية في القرية وهم مسلحون بالمسدسات الرشاشة. وكان وجود هؤلاء الجنود - وعددهم كبير بصفة خاصة بالنسبة

لقرية من هذا الحجم يخلق جوا من الاضطهاد. وفي قرى أخرى تقع بالقرب من ماليانا قيل لي إن الحالة مخيفة وإن الغذاء غير كاف في كثير من الأحيان، وإنه يتعين قطع ٥ إلى ٦ كيلومترات للتزود بالماء، وإن هذا الماء رديء في كثير من الأحيان، أي أنه كان يسبب الأمراض. وكانت تبدو على الأطفال دلائل واضحة على سوء التغذية وردت الأمهات اللاتي استجوبتهن أن لديهن ثمانية أو تسعة أطفال ولكن أربعة أو خمسة أطفال منهم قد توفوا في سن صغيرة. وكان السل منتشرا. وفيما بعد، رد عليّ كاهن كاثوليكي من تيمور الشرقية سألته عن سبب وفيات الرضع وعن كل هذه الأمراض فقال إن السبب الأساسي لم يكن الفقر ولكن عدم قبول السكان للاحتلال الإندونيسي.

٥٠ - ولاحظت أيضا باستغراب أن الناس في إحدى القرى النائية التي لا يوجد فيها كهرباء ولا سيارات ولا ماء جار، يعرفون على ما يبدو أجهزة الأمم المتحدة كما أنهم بصفة خاصة مقتنعون بأن مستقبلهم يعتمد على الأمم المتحدة وعلى تطبيق قراراتها. وسمعت أصواتا من جميع الجهات ترتفع مطالبة بالاستقلال.

٥١ - وأفادت صحيفة "جافا بوست" أن رئيس اللجنة، السيد سامانا، أعلن بعد زيارته الأخيرة إلى تيمور الشرقية "أن التقدم الذي تم إحرازه (في تيمور الشرقيه) يُبين أن الحالة هادئة" وأن "وجود القوات المسلحة عامل إيجابي جدا. وينبغي ألا يعتقد المرء أن مجرد زيارة تيمور الشرقية، والمشاركة في زيارات ينظمها بعناية الجنرالات والمسؤولون الإندونيسيون و "الحاكم" سوارس كافية. فمن الواضح أنه لا يمكن اكتشاف التطلعات الحقيقية للتيموريين إلا إذا سئلوا أو بالأحرى إذا تم الإنصات إلى عينة تمثل السكان.

٥٢ - انسحبت السيدة هوفمان.

٥٣ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد الكاتيري (أمين الشؤون الخارجية للجبهة الثورية من أجل تيمور مستقلة) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٥٤ - السيد الكاتيري: أشار إلى أن نظام جاكارتا يحتل بصورة غير مشروعة تيمور الشرقية منذ ٢٠ سنة الآن. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة رفضت بدون تأخير هذا "الاندماج" المزعوم، لم يُتخذ أي تدبير حاسم وإن الشعب التيموري اضطر إلى أن يُكافح وحده ضد احتلال أراضيه. وخلال عقدين، لقي أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص حتفهم على يد القوات المسلحة الإندونيسية، ولم تستطع الأمم المتحدة ولا المجتمع الدولي إعادة النظام والسلام والاستقرار، والسماح للتيموريين بأن يمارسوا بحرية حقهم في تقرير المصير والاستقلال.

٥٥ - وأضاف يقول إن الجهة المسؤولة عن هذه المأساة هي إندونيسيا التي تتحدى القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن والجهود التي يبذلها الأمين العام والرأي العام العالمي. وإذا كان من الصحيح أن التيموريين لا يزالون ينتظرون من الأمم المتحدة والهيئات الأخرى الدولية أن تقدم لهم المساعدة، فهم يعرفون أنه يتعين عليهم أن يعتمدوا على القوة التي يمثلها الديمقراطيون الإندونيسيون.

٥٦ - ومضى يقول إن الحالة السياسية العالمية آخذة في التطور ولكن الـكفاح الصعب الذي يخوضه التيموريون مستمر لتعريف المجتمع الدولي بأن إندونيسيا دولة استعمارية توسعية ومناهضة للديمقراطية، وتنتهك بصورة منهجية حقوق الإنسان. وقد نسيت إندونيسيا أن مؤتمر باندونغ كان يرمز إلى كفاح المضطهدين، وأنها لجأت إلى الحجج والأساليب التي كانت تدينها. ولكن روح باندونغ ستبعث قريبا بفضل الكفاح الذي يخوضه التيموريون ، وكذلك بفضل الحركة التي تنمو في إندونيسيا لا سيما لدى الشباب، من أجل الديمقراطية.

٥٧ - واستطرد يقول إنه يجب على الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الخاصة، القيام بدورهما في إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية. والمسألة معقدة ولكن ثلث السكان التيموريين فقدوا أرواحهم ويجب أن تتوقف إبادة الجنس. ولا يمكن أن يكون هذا ثمن تطور إندونيسيا. فإن تيمور الشرقية لا تشكل تهديدا كما تريد أن يعتقد الناس. ولا تمزقها النزاعات الدينية. بل بالعكس، أبدى شعبها دائما روحا متسامحة وانفتاحا مسكونيا مما سمح لها بأن تظل متحدة أمام العدو.

٥٨ - واستطرد يقول إنه منذ عام ١٩٨٢، وهو تاريخ اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٠/٣٧، قلما تطورت الحالة في تيمور ولكن نظام جاكارتا يواجه معارضة تزداد شدة. وعلى الرغم من المحادثات الجارية بين وزيري الخارجية البرتغالي والإندونيسي، وتعزيز "الحوار الداخلي بين التيموريين"، واتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز الثقة بين الطرفين، يلاحظ بوضوح عدم تحقيق تقدم لأن الحكومة الإندونيسية، التي تعيش في جو من عدم الأمن الدائم، تخشى مبادئ الديمقراطية وتقرير المصير والاستقلال. وإن إقامة الحوار بين الإندونيسيين ربما يسمح للجنرالات بالتغلب على خوفهم. ولا تريد تيمور الشرقية إلا حقها في تقرير المصير والسلام والاستقرار في المنطقة، ويجب أن تُساعدها الأمم المتحدة على تحقيق هذه الأهداف.

٥٩ - انسحب السيد الكاتيري.

٦٠ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد كريسويل (الحملة من أجل تيمور شرقية مستقلة) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٦١ - السيد كريسويل (عضو التحالف الاسترالي من أجل تيمور شرقية حرة): لاحظ أن النظام الدكتاتوري الإندونيسي يحتل تيمور الشرقية منذ ٢٠ سنة وأن هذا الاحتلال أدى إلى وفاة أكثر من ثلث السكان التيموريين وإلى جرائم مغيطة عديدة في حق الإنسانية.

٦٢ - وأضاف يقول إن الوقت حان للمجتمع الدولي لكي يتصرف ويطبق بصورة حقيقية مبادئ السلام والعدل والديمقراطية في تيمور الشرقية. وترى منظمة العفو الدولية أن احتلال هذا الإقليم يؤدي إلى بعض أسوأ الانتهاكات لحقوق الإنسان الملاحظة في الوقت الراهن. ونظام جاكارتا مسؤول عن ممارسة إبادة

الجنس والعنصرية. ولذلك فإن الأمم المتحدة يجب أن تتخذ عددا من التدابير إذا كانت تعتزم حقا إقامة العدل والسلام في تيمور الشرقية، وفي بابوا الغربية، وفي إندونيسيا نفسها.

٦٣ - ومضى يقول إنه يجب تعجيل عملية السلام التي شُرع فيها، ويؤمل أن إندونيسيا وغيرها من الدول، ولا سيما أستراليا، ستتعاون أكثر من السابق وأن المسؤولين في مجلس المقاومة الوطنية الموبيرية سيؤدون دورا في هذا الصدد. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها وضع حد للسلسلة الطويلة من انتهاكات حقوق الإنسان.

٦٤ - واستطرد يقول إنه يجب التوقف عن إرسال الأسلحة والعتاد العسكري إلى إندونيسيا، وعن تدريب جيشها، وعن القيام بمناورات عسكرية وبحرية مشتركة مع هذا البلد. وربما يكون للحظر الدولي على الأسلحة، الأثر المنشود. وينبغي أن ينظر أيضا في إمكانية إرسال قوة لحفظ السلام إلى تيمور الشرقية، كما ينبغي دعم حق تقرير المصير للشعب التيموري وحقوق الإنسان الأساسية. ويتعين أيضا إرسال فرق مكلفة بمساعدة السكان في تيمور الشرقية. وهناك برامج للمساعدة ولكن يستحسن وضع برنامج للمعونة الإنسانية معد إعدادا جيدا لتلبية جميع الاحتياجات. وينبغي أن ينظر أيضا في إمكانية إنشاء محكمة دولية مكلفة بالتحقيق في أعمال إبادة الجنس التي ارتكبها المسؤولون الرئيسيون في الجيش الإندونيسي. فالجرائم التي ارتكبت كثيرة جدا - مذابح وأشهرها مذبحة سانتا كروز، واستخدام المواد الكيميائية المسقطة لأوراق الأشجار التي أدت إلى المجاعة، والتعذيب، والاغتصاب، بدون معاقبة، ومنع الحمل القسري، والتشويه، والأعمال المهينة، ومحاولات قمع اللغات والتقاليد المحلية لصالح الثقافة الجاوية.

٦٥ - السيد باتيستا (إندونيسيا): في معرض إثارته لنقطة نظام لاحظ أن المتحدث خرج عن الموضوع المعالج.

٦٦ - انسحب السيد كريسويل.

٦٧ - السيد فريرا: تحدث بالنيابة عن البلدان الأفريقية الخمسة الناطقة بالبرتغالية (أنغولا والرأس الأخضر وغينيا - بيساو وموزامبيق وسان تومي وبرينسيبي): فأكد الأهمية التي توليها هذه البلدان لمسألة تيمور الشرقية التي انخفض عدد سكانها منذ بداية احتلال إندونيسيا لها في عام ١٩٧٥ بمقدار الثلث. وقال إن انتهاكات حقوق الإنسان في هذا الإقليم أصبحت أمرا معتادا ورغم الشعور بالارتياح إزاء الزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٥ فلا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وقال إن إقامة حوار بين سكان تيمور أنفسهم يعتبر مبادرة إيجابية تعكس اتفاقهم وإرادتهم السياسية في التنظيم وفي اتخاذ موقف مشترك تجاه البرتغال وإندونيسيا. وقال ينبغي أن تتاح لكافة ممثلي شعب تيمور فرصة الاشتراك في المفاوضات بين هذين البلدين تحت رعاية الأمم المتحدة حتى يمكن التوصل إلى حل عادل كلي ومقبول لدى المجتمع الدولي لمسألة تيمور الشرقية طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٠/٣٧.

٦٨ - وأضاف أن من المناسب متابعة المفاوضات نظرا لأن الحالة في الإقليم يمكن أن تصبح مصدرا إضافيا لعدم الاستقرار في آسيا. وقال إن البلدان الناطقة بالبرتغالية تأمل في أن يساعد الاقتراح الذي قدمته البرتغال إلى إندونيسيا أثناء الاجتماع الأوروبي - الآسيوي الذي انعقد في تايلند في إحراز بعض التقدم. وقال إن هذه البلدان تدعو إندونيسيا من جديد إلى احترام حقوق الإنسان وإلى تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٣٩/٥٠ ولا سيما الفقرات ٢ و ٧ و ٨ التي تتعلق بقضايا الاستعمار وتقرير المصير والقواعد العسكرية وذلك لتسوية مسألة تيمور الشرقية.

٦٩ - السيد سانتوس (البرتغال): قال إن الحكومة البرتغالية تود أن تؤكد من جديد رغبتها في مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة. وإن الحكومة قد أوضحت فعلا ومن خلال ممثلها الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة رأيها بشأن تطور الحالة في تيمور الشرقية منذ تموز/يوليه ١٩٩٥ وذلك طبقا للفقرة (هـ) من المادة ٧٣ من الميثاق (انظر A/51/187). ولذلك سيقتصر المتكلم على إبداء بعض الملاحظات واستخلاص بعض الاستنتاجات.

٧٠ - ومضى يقول إن الاستنتاج الأول هو أن حالة حقوق السكان في الإقليم لا تزال مثار "قلق شديد" على نحو ما لاحظته لجنة حقوق الإنسان التي من بين أعضائها إندونيسيا. وإن إحدى الصحف الاسترالية ذكرت أحد أعضاء لجنة حقوق الإنسان الوطنية في إندونيسيا قد اعترف بالذات بأن حالة حقوق الإنسان لم تكن أبدا بمثل هذا السوء.

٧١ - ومضى يقول إن الاستنتاج الثاني هو أن الحالة ساهمت في تصعيد العنف في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وأنه ورد في تقرير منظمة العفو الدولية لشهر شباط/فبراير ١٩٩٦، أن التعذيب والمعاملة السيئة، وحالات الاختفاء وحالات الاعدام خارج النظام القضائي واعتقال السجناء السياسيين هي ممارسات مستمرة. وأن منظمة العفو أشارت إلى حالات تعرض فيها تيموريات للاغتصاب والعنف الجنسي والمحاكمات غير المنصفة والسجن عندما أعربن عن معارضتهن للحكومة بطريقة سلمية.

٧٢ - وقال إن الاستنتاج الثالث، هو أن الأسباب الكامنة وراء الحوادث وحلقات العنف لم تختف. فلا يزال هناك استهزاء بالحقوق السياسية والحريات الأساسية كما أن التوترات الدينية واستمرار هجرة الإندونيسيين إلى داخل الإقليم تهدد الهوية الثقافية والدينية والاجتماعية لتيمور الشرقية. ولدى السكان شعور بأنهم مهمَّشون ومحرومون من الوصول إلى غالبية الأعمال كما أنهم لا يشاركون في تحديد الطريقة التي يدار بها البلد.

٧٣ - ومضى يقول إن الاستنتاج الرابع هو أنه بالرغم من الوعود والإعلانات التي صدرت فإن الوجود العسكري وحجم قوات الأمن التي تحتفظ بها إندونيسيا في تيمور الشرقية لا يتناسب مع حجم عمليات الغوار التي تشن ضد قوات الاحتلال الإندونيسية وهي عمليات ضئيلة للغاية طبقا للمعلومات المجمعة. وقد نقل عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السيد كليبورن بيل عن قائد الجيش الإندونيسي في أعقاب الزيارة

التي قام بها مؤخرا للإقليم أن حجم الجيش الإندونيسي المرابط في تيمور الشرقية يصل إلى ٤٠٥ ١٥ جنديا. ويرى السناتور الأمريكي أن وجود هذه القوات غير التيمورية على أرض تيمور الشرقية يتسبب في حدوث توترات خطيرة وفي حدوث العديد من النزاعات. ويضيف "أن شعب تيمور الشرقية يشعر بأنه يخضع لنيرجيش أجنبي".

٧٤ - وأردف يقول إن الاستنتاج الأخير المستخلص من كل الاستنتاجات الأخرى هو أنه بالرغم من التغييرات الضئيلة المعلنة بدعم دعائي كبير فإن النهج الذي تتبعه إندونيسيا بشأن مسألة تيمور الشرقية لا يزال مرتكزا على الأمن بدلا من أن توجهه الاعتبارات السياسية. وقال إن السلطات الإندونيسية تظهر دوما فشلها في كسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها؛ فإن إنكار الحقوق والحريات الأساسية ومنها الحق الأساسي في تقرير المصير يقود الأفراد إلى المقاومة بطريقة أو بأخرى، كما أن شدة القمع العسكري الذي يمارس ضد كل من يعارض النظام الإندونيسي، أو يشتبه في معارضته له، لا يؤدي إلا إلى اشتداد هذه المقاومة. وقال إنه بعد عشرين عاما من قيام إندونيسيا بغزو الإقليم وضمه إليها فإن الحالة في تيمور الشرقية لا تزال يسودها الخوف وانعدام الثقة والترهيب.

٧٥ - ومضى يقول إنه ومنذ عام ١٩٩٢ أي بعد المذابح التي ارتُكبت في مقبرة سانتا كروز، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عدة قرارات ومقررات اشتملت على إعلانات تم اعتمادها بتوافق الآراء بانضمام إندونيسيا بوصفها عضوا في اللجنة وبعد اختتام المفاوضات التي قامت فيها البرتغال أيضا بدور نشيط. ولذلك يمكن القول إن الطرفين قد اتفقا على موضوعها وأنها كانت بطبيعة الحال تثير توقعات فيما يتعلق بتنفيذها. والواقع أن الوفد البرتغالي يأسف لملاحظته أن السلطات الإندونيسية لا تزال بعيدة حتى الآن عن الاستجابة لهذه التوقعات. فليس فقط أن الحالة العامة لم تشهد تحسنا مرضيا في مجال حقوق الإنسان وإنما لأن الأحكام الأكثر أهمية في النصوص المذكورة آنفا لم يتم تطبيقها أيضا. وقال إن التوضيح المطلوب بشأن الظروف التي وقعت فيها حادثة ديلي لم يُقدم كما أن التيموريين الشرقيين المحتجزين أو المدانيين لم يتم الإفراج عنهم بشكل فوري. وقال إن إندونيسيا وجهت دفوعا بعدم الاستماع للطلبات المقدمة من المقرر الخاص المعني بالتحقيق في المسائل المتعلقة بالتعذيب ولطلبات الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي من أجل زيارة تيمور الشرقية منتهكة بذلك الفقرة ٧ من الإعلان المعتمد بتوافق الآراء في عام ١٩٩٥ من جانب لجنة حقوق الإنسان. وأنه فيما يتعلق بتسهيل وصول منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية إلى الإقليم يعتبر التقدم المحرز غير كاف أيضا. وإن عام ١٩٩٦ لم يشهد أية زيارة لتيمور الشرقية من جانب مقرر موضوعي بسبب الرفض الذي تفرضه إندونيسيا.

٧٦ - ومضى يقول إن الوفد البرتغالي يشعر بالارتياح لأن السيد أيالا لاسو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان قد قام بزيارة تيمور الشرقية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وهي الزيارة التي قبلت السلطات الإندونيسية في نهايتها أن تنظر "من جملة أمور" في تعيين "مدير برنامج" لمركز حقوق الإنسان في جاكرتا يسمح له بزيارة تيمور الشرقية بشكل منتظم. وقال إن هذا الإجراء الجديد قد ورد في الإعلان

الذي اعتمدته اللجنة بتوافق الآراء بشأن الحالة في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٦ ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء تكميلي من أجل تنفيذه. وقال إن الوفد البرتغالي يطلب من الحكومة الإندونيسية أن تحترم التعهدات الملتزم بها أمام لجنة حقوق الإنسان.

٧٧ - وقال إنه وعلى أساس هذه الخلفية غير المشجعة استمر الحوار بشأن مسألة تيمور الشرقية برعاية الأمين العام والتقى وزيرا خارجية البرتغال وإندونيسيا في لندن في ١٦ كانون الثاني/يناير وفي جنيف في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقال إن الفجوة لا تزال كبيرة بين موقفي البلدين. وهذا هو السبب الذي تؤيد البرتغال من أجله اعتماد تدابير فعالة لبناء الثقة وتنفيذها كتلك الوارد ذكرها في البلاغات الصادرة إثر سلسلة المحادثات المنظمة بمبادرة من الأمين العام. وقال إن البرتغال ترى أن هذه المحاولة الرامية إلى إيجاد إطار ملائم لتسوية المشكلة، يجب أن يصحبها تقدم فعلي وحقيقي بشأن المسائل المختلفة التي لم يتم تعدادها بشكل كامل حتى الآن. وقال إن الحفاظ على الهوية الثقافية لشعب تيمور الشرقية وتعزيزها والعلاقات الثنائية بين البرتغال وإندونيسيا تشكل خطوة أولى مفيدة جدا ولكن ذلك كله لا يكفي.

٧٨ - ومضى يقول إنه بهذه الروح قدم رئيس الوزراء البرتغالي للرئيس سوهارتو أثناء الاجتماع الأوروبي - الآسيوي الذي انعقد في بانكوك اقتراحا تكون البرتغال مستعدة بموجبه لفتح أقسام في سفارات بلدان صديقة في كل من لشبونة وجاكرتا. وقال ويلتزم الجانب الإندونيسي في المقابل بالإفراج عن قائد المقاومة التيمورية "زانانا غوسماو" ومؤيديه وكذلك احترام حقوق الإنسان في تيمور الشرقية تحت رقابة الأمم المتحدة. ومن جهة أخرى أخبر وزير الخارجية البرتغالي نظيره الإندونيسي السيد علي العطاس في ذات الوقت، أنه يرغب في زيارة جاكرتا لمقابلة السيد غوسماو المحتجز في سيبينانغ في تاريخ يحدد في وقت لاحق. وقال إن الوفد البرتغالي يأسف لأن الاقتراحين قد تم رفضهما لأسباب مختلفة.

٧٩ - وقال وفيما يتعلق بالجوانب الإيجابية إن الوفد البرتغالي حريص على تأكيد وجوب اشتراك التيموريين الشرقيين في الحوار الجاري. وقال إن وفده يرى أن من الضروري لنجاح العملية، تمكين ممثلي مختلف الحركات والاتجاهات السياسية من الاشتراك. وقال إنهم قد اتفقوا على مواضيع تشكل أهمية كبيرة لشعبهم كالمحافظة على هوية تيمور الشرقية وحالة حقوق الإنسان وتعزيز السلام ورغبتهم في الاشتراك بشكل فعال في إدارة شؤون الإقليم. وقال إن الحوار الذي يجمع بين مختلف أوجه الرأي العام في تيمور الشرقية يجب أن يتواصل بالضرورة بمساعدة منظمة الأمم المتحدة. كما يجب أن تتوفر للمشاركين إمكانية التعبير عن آرائهم بحرية بشأن جميع المسائل التي يمكن أن يساهموا فيها "مساهمة مهمة".

٨٠ - ومضى يقول إن المشتركين اتفقوا في الاجتماع الثاني المنظم ضمن إطار هذا الحوار على المطالبة بإنشاء مركز ثقافي تيموري في ديلي وبطلب الدعم من البرتغال لتنمية الموارد البشرية في تيمور الشرقية. وقال إن المسؤولين البرتغاليين على استعداد لإجراء مشاورات مع نظرائهم الإندونيسيين بشأن طرق تنفيذ هذه القرارات. وبالرغم من المعوقات الحالية والنتائج المتواضعة التي تم إحرازها حتى الآن، فإن البرتغال ترى ضرورة مواصلة الحوار تحت إشراف الأمين العام وبمشاركة التيموريين الشرقيين. وقال إن البرتغال

تؤكد من جديد تصميمها الثابت على المشاركة في إنجاحه. وإن السياسة البرتغالية بشأن تيمور الشرقية تقوم على الهدف الثابت المتمثل بإنجاح عملية إنهاء استعمار هذا الإقليم الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي على أساس تقرير المصير واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

٨١ - وفي الختام قال ممثل البرتغال إنه يسترعي نظر اللجنة إلى الموقفين المهمين اللذين تم اتخاذهما بشأن مسألة تيمور الشرقية وهما الموقف المشترك الذي اتخذته الدول الـ ١٥ أعضاء في الاتحاد الأوروبي في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وانضم إليه ١٤ بلدا آخر وإلى البيان الختامي للاتحاد أثناء مؤتمر القمة الذي تم أثناءه إنشاء مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (أنغولا، البرازيل، البرتغال، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، غينيا - بيساو، وموزامبيق) في ١٧ تموز/يوليه بلشبونة. وقال إن البلدان المذكورة آنفا، أعربت عن تأييدها في هذه الإعلانات لإيجاد تسوية لمسألة تيمور الشرقية تكفل احترام حقوق الإنسان والمصالح المشروعة لشعبها وأعربت بصفة خاصة عن تأييدها للجهود التي يقوم بها الأمين العام في هذا المجال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥